رئيس جامعة صنعاء لـ«الميثاق»:

انغلاق المتمردين ليس حجة على مؤسسات التعليم

■ فتنة صعدة ولجوء عناصر الارهاب والتخريب الحوثية إلى استخدام أساليب الدجل والسحر والتعويذات والحروز والطلاسم عنصر أساسي في تعبئة عقول السذج والدفع بهم الى ساحة المعركة والقتال تحت هذه الشعارات المجوسية.. واقع الجهل والتخلف هذا يكشف عن الفراغ الفكري وغياب الدور التنويري، والتعليمي لمؤسسات الجامعات ومراكز التعليم، التي عادت بها الاحداث الى الواجهة.

«الميثاق» تناقش هذه القضية وقضايا أخرى تتعلق بقضايا التعليم والتنمية والشباب وغرس المفهوم الوطني والوحدة الوطنية لديهم، ومخرجات الجامعة التي لا تواكب سوق العمل، مع رئيس جامعة صنعاء الأستاذ الدكتور خالد عبدالله طميم في الحوار التالي:

حوار / منصور الغدره

د. طميم

الثورة أنقذت الشعب.. والمواجهة اليوم دفاع عن الحاضر وتحصين للمستقبل

لا خيار غير الانتصار على قوى التخلف

فتنة التمرد الحوثية كشفت عن وجود استغلال للجهل الذي يعيشه بعض المواطنين من قبل حركة التمرد.. ألم يكن هذا ناتجاً عن غياب دور المؤسسات التعليمية والتنويرية بواجبها؟

- من الطبيعي القول إن التعليم أضحى علامة بارزة على التحول الذي أحدثته الثورة والوحدة.. ومن غير المنطقي أن نرمي باللائمة على المؤسسات التعليمية الرسمية لأنها تقوم بدورها تجاه قضية المعرفة والتفكير العلمي والروح المتوثبة للتجديد والتحديث.. واطرح هنا مقارنة بسيطة بين الواقع التعليمي قبل الثورة وبعدها، وفي ظل الوحدة المباركة.. اليوم نتحدث عن آلاف المدارس، وثماني جامعات حكومية وخمس تحت التاسيس وعشرات الجامعات الاهلية.

بالتاكيد هذا تراكم معرفي يقودنا الى ثورة تعليمية رائدة بغض النظر عن فجوة هنا أو هناك.

والجهل الذي أشرت اليه في سؤالك هو حالة من التخلف المشدود الى الماضي، لكنه محصور في إطار ضيق جداً له تشعباته الثقافية.. وهنا يكمن دور كل المؤسسات التربوية والثقافية وكل مؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تولي قضايا التوعية والمجتمع أهمية خاصة في برامجها ، فالاحزاب مثلاً نجدها تغرد خارج سرب توعية وخدمة المجتمع ومنشغلة بقضايا السياسة والمصالح الذاتية وهذا يتنافى حتى مع نظامها الأساسي وأدبياتها.

حالة عابرة!!

لكن أقول المواجهة اليوم بين التخلف وجموع التقدم في عملية دفاع عن حاضر البناء وتحصين المستقبل المزدهر، ولا خيار أو بديل آخر غير الانتصار على تحديات التخلف، ورواسب الماضي البغيض، لأن ما يجري في صعدة مجرد حالة عابرة سيتغلب عليها الوطن بوعي قيادته السياسية ووعي الجماهير التي تمثل لوحة رائعة من الاصطفاف الوطني المسؤول من خلال تعبيرها الواضح ووقوفها الى جانب أبناء القوات المسلحة والامن ورفضها لأعمال التخريب والارهاب.

أين النجاح من الواقع..؟!

- بعد مضي قرابة نصف قرن من قيام الثورة وأفول عهد «أحمد يا جناه» نسمع ونرى طلاسم وتعويذات المختلفة، بل إن ذلك حجة على تلك العناصر من الناس لأنهم فضلوا العيش والبقاء تحت هذا المنحى المتخلف وهذا لاشك اصابهم بعزلة مجتمعية وسيبقون أسيرين لثقافتهم المنغلقة التي لا تقبل بالآخر، وهذا ما يرفضه كل أبناء الشعب.

مراجعة

ألا توافقني الرأي ان واقعاً كهذا يثبت فشل سياسات وخطط وبرامج التعليم في بلادنا؟

- إن التعليم يواجه في الوقت الراهن تحديات ومتغيرات عدة توجب مراجعة أهدافه وفلسفته وتنظيماته ومناهجه وعلاقته بالمجتمع.. ومواجهة هذه التحديات ليس من أجل حل مشكلاته الآنية، وإنما ايضاً لمواجهة مشكلات المستقبل، لأن التعليم حركة تطور مستمر لا تتوقف، وينبغي أن ترقى البرامج والسياسات والاستراتيجيات الى حجم التطورات المتلاحقة وهذا ما تمضي فيه اليمن إن شاء الله.

الباب المفتوح

لماذا لا يتم إعادة النظر في المناهج والسياسات التعليمية .. وأين أنتم من كل هذا باعتبار جامعة صنعاء أهم مؤسساته في البلد؟

- بالعكس يتم في الوقت الراهن العمل في هذا الاتجاه وإعادة النظر في المناهج والسياسات - مثلاً - سياسة القبول في التعليم الجامعي كانت تعتمد على سياسة الباب المفتوح الذي كان يترك للطالب حرية اختيار الكلية التي يرغب الالتحاق بها، وهذا يعني توزيع الطلاب دون الرجوع الى أولويات خطط التنمية، ونتيجة لذلك ارتفع عدد الملتحقين بالكليات النظرية والانسانية، وانخفض الالتحاق بالكليات العملية والتطبيقية نظراً للشروط المرتبطة بالالتحاق بهذه الكليات..لكن ابتداء من العام ٢٠٠١م بدأ تفعيل المجلس الأعلى للجامعات وبدأ السير في إجراءات منضبطة، حيث تم تحديد طاقة استيعابية لكل كلية على حدة، وتجرى امتحانات قبول في الكليات المهمة، وتم انشاء وتشييد كليات تطبيقية جديدة تواكب سوق العمل..واستطيع أن أؤكد ذلك من خلال جامعة صنعاء التي خطت خطوات جدية باتجاه تطبيق النظم واللوائح، وإعادة هيكلة بعض الكليات، والنظر في بعض المناهج وإدخال مناهج مهمة تكرس قضايا تهم المجتمع كالسكان، والمرأة، وحقوق الانسان والحاسوب، واللغات..أيضاً أنشأنا منذ وقت مبكر جداً مركزاً للجودة وتطوير التعليم الجامعي، والذي استطاع الى حد ما أن يطور من واقع التدريس والتدريب إضافة الى أن هناك توجهات ممتازة كتفعيل الاتفاقيات الموقعة مع الجامعة، وإنشاء نحو ٢٠ مركزاً بحثياً يخدم المجتمع والتنمية، وفي تصوري كل هذه التوجهات تخدم العملية التعليمية وتطورها.

لابد من ضبط عملية الالتحاق بالتعليم الثانوي ورفع كفاءة التعليم الفني

دعوة مخلصة

رئيس الجمهورية في خطابه الاخير بمناسبة عيد الـ٢٦ من سبتمبر دعا المؤسسات التعليمية والمثقفين ومراكز التنوير الى إطلاع جيل الثورة بمآسي العهد الإمامي الكهنوتي.. كيف ستترجمون هذه الدعوة وتجعلونها قضية رئيسية في المنهج الجامعي ومراكزها البحثية.. ولماذا لا تقوم بها الجامعات من ذاتها وظلت كل هذه السنوات والعقود تنتظر توجيهات عليا..؟

- هي بالتاكيد دعوة مخلصة من فخامة رئيس الجمهورية لكل المؤسسات التربوية وكل النخب للاضطلاع بمسؤولياتها تجاه النشء والشباب عموماً وعلى الجميع أخذها على محمل الجد وإدراجها ضمن خططه وبرامجه وسياساته التعليمية والتنويرية، بحيث يتم بلورتها على أرض الواقع العملي، وجعلها رؤية للتغلب على تحديات الواقع الراهن.

وفي تصوري المناهج والأنشطة التي تقيمها الجامعات سواء أكانت ندوات ومؤتمرات ومحاضرات مادة توعوية قيمة ينبغي أن نعمل على تشذيبها وتطوير أساليب توصيلها كي تحقق الهدف منها..وأعود لأقول: لقد أصبح الناس أكثر وعياً بكل ما يهدد منجزات الثورة والوحدة، والدليل على هذا ذلك الاصطفاف الجماهيري الذي يتشكل دوماً لمواجهة قوى التطرف والارهاب.

مخرجات التعليم

مخرجات الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة أصبحت مشكلة حقيقية وتخرج بطالة.. لماذا لا تعيدون النظر في تغيير سياسات وخطط التعليم العالي والبرامج التعليمية في الجامعة بحيث تكون المخرجات تخدم التنمية وتواكب سوق العمل المحلي والخارجي؟

- بالنسبة لنا نسعى جاهدين الى تحقيق التوجه الذي يواكب احتياجات سوق العمل، سواء على صعيد التخصصات الجديدة أو في إدخال بعض المناهج الحديثة التي تواكب التطور العلمي.

وأنا هنا لا أقلل من حجم مشكلة المخرجات وعدم مواكبتها لسوق العمل.. وأعتقد المشكلة تكمن في أن بعض التخصصات في الجامعات يغلب عليها الطابع النمطي، حيث تكاد الكليات المتناظرة تكون نسخة واحدة في أقسامها وبرامجها، وهذا يؤدي الى نمو غير متوازن وغير متناغم مع خصائص ومتطلبات المجتمع، لكن مع ذلك نراهن على الدفع بالاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، والتخصصات الجديدة التي لها طلب في السوق المحلي إضافة الى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة وصولاً الى رؤية واحدة تخدم المخرجات وسوق العمل..كما أن لدينا مخرجات جيدة تستطيع المنافسة في سوق العمل المحلي والاقليمي، وهذا بفعل وجود هيئة تدريسية ممتازة تخرجت من مدارس عالمية مختلفة.. أيضاً تطور أساليب التدريس وبعض المناهج التي تواكب قدر الإمكان الجديد سواء في مجال الحاسوب أو اللغات أو التخصصات التطبيقية المهمة.

لدينا مخرجات جيدة تستطيع المنافسة في سوق العمل المحلي والإقليمي

شباب للضياع

مخرجات الثانوية بمئات الآلاف والجامعات اليمنية - حكومية وخاصة - طاقتها الاستيعابية فقط لعشرات الآلاف..أمر كهذا يجعل الشباب غير الملتحقين بالجامعة معرضين للضياع والاستغلال من قبل الجماعات المتطرفة.. كيف يمكن حماية هؤلاء الشباب من الانحراف الفكري في الوقت الذي لا نستطيع أن نوفر حق التعليم المكفول دستورياً؟

- أولاً الجامعات لاتزال تستوعب أكبر عدد ممكن من الناجحين من الثانوية العامة ووفقاً للمعايير المقرة من قبل المجلس الأعلى للجامعات قد يكون هناك عدم تقيد كامل باحتياجات سوق العمل عند تحديد أعداد المقبولين مما أوجد حالة البطالة بين مخرجات التعليم الجامعي..ساكون واضحاً هنا فالزيادة السريعة في معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي أدت الى تزايد الطلب على التعليم الجامعي نظراً لقصور البرامج التدريبية بعد المرحلة الثانوية، حيث تمثلت سياسة القبول في التعليم الثانوي بأنها سياسة الباب المفتوح وذلك لأنه مرهون باجتياز اختبارات التعليم الأساسي، مما أدى الى تنامي أعداد طلاب التعليم الجامعي، وقد انخفض في السنوات الاخيرة معدل الملتحقين في التعليم الجامعي منذ العام ٢٠٠٣م نتيجة لتطبيق معايير سياسة القبول الصارمة من قبل المجلس الاعلى للجامعات تلتزم بها الجامعات عند التحاق الطلاب للدراسة فيها.ومن هنا تبرز أهمية ضبط عملية الالتحاق بالتعليم الثانوي ورفع كفاءة التعليم الفني والمهني وإيجاد معاهد متوسطة تستوعب من لم يتمكنوا من الالتحاق بالجامعة.

مع ذلك هناك توسع كبير في عدد الجامعات، فنحن الآن أمام خمس جامعات حكومية جديدة لاشك أنها ستستوعب عدداً كبيراً جداً من الطلبة.

وأؤكد على دور الوسائط التربوية الاخرى كالاعلام والارشاد والتوجيه ومنظمات المجتمع المدني للقيام بدورها أيضاً لحماية الشباب وتحصينهم من الأفكار الدخيلة على مجتمعنا.

قضايا مغيبة

لماذا نجد قضية التنمية وقضايا اجتماعية أخرى مغيبة في الجامعات ومراكزها البحثية؟

- نشاط الجامعات لا يجوز أن يقتصر على التعليم النظامي، بل أيضاً وضع خبرات هيئة التدريس وغيرهم من الباحثين في خدمة البيئة والمجتمع عن طريق الارشاد والتوجيه، فضلاً عن إجراء بحوث جادة حول المشكلات التي تواجهها البلاد في مختلف المجالات، ونشر هذه البحوث..ونحن في جامعة صنعاء ومنذ مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي قد أنشأنا عدداً من المراكز العلمية والبحثية لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، وقد تزايدت هذه المراكز حتى وصل عددها الى نحو ٢٠ مركزاً علمياً وبحثياً، وهناك عدد من المراكز في الجامعات الاخرى، واليمن حسب تصنيفات عربية تحتل المرتبة العاشرة بين الدول العربية في عدد مراكز البحث..ولكن واقع البحث العلمي ونشاط الباحثين اليمنيين لا يزال في خطواته الاولى.

الولاء الوطني

أين الجامعات من قضية ترسيخ الولاء الوطني؟

- نحرص كل الحرص على هذه القضية التي تضمناها في المناهج الجديدة اضافة الى البرامج التوعوية التي نعدها خلال العام الدراسي، وتهدف الى تطوير قدرات الشباب واكتشاف مواهبهم، وصقل مهاراتهم، وتوعيتهم بمخاطر الغلو والتطرف والارهاب، وبحب الوطن وبكل ما يحفظ امنه واستقراره ووحدته، ويرسخ الولاء الوطني لديهم.. و نطمح الى المزيد في هذا الاتجاه من خلال تضافر كل جهود أبناء المجتمع والمؤسسات المختلفة لما من شأنه الحفاظ على كل المنجزات والمكتسبات التي تحققت لشعبنا.

حكاية الموازي

كيف يستفاد من التعليم الموازي في تطوير جامعة صنعاء.. في ظل آراء تقول انه لم يحقق الهدف من وجوده؟

- بالنسبة لنظام النفقة الخاصة والموازي والتعليم عن بعد هي أنظمة جاءت ضمن رؤية استثمارية للراغبين في الدراسة بهذا النظام من الحصول على مقعد دراسي وهو تعليم لا يختلف عن التعليم العام، والجامعات اتجهت الى هذا النظام كاحد أساليب زيادة الاستيعاب في الجامعات الحكومية.

ونحن في جامعة صنعاء نسخر إيرادات نظام النفقة الخاصة والموازي لخدمة المتطلبات الاساسية للجامعة كتجهيز الكليات الجديدة بالأثاث والمعامل الحديثة، وكذا صيانة المعامل القديمة، وبرامج التدريب والبحث العلمي، وتبني أنشطة مهمة كالفعاليات الشبابية والمؤتمرات والندوات وورش العمل التي تخدم الجامعة وتخدم المجتمع خصوصاً ونفقات هذا النظام تخضع لرقابة من قبل المالية والجهات المركزية للرقابة والمحاسبة.□

حكم محلي.. ولكـــن..!

محمد علي سعد

أعلن فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة عن تحقيق حكم محلي واسع الصلاحيات، وأكد أنه لتحقيق ذلك الهدف الديمقراطي والوطني والتنموي لا بد من إجراء تعديلات دستورية بهذا الخصوص.

والحقيقة أن تحقيق حكم محلي واسع الصلاحيات كان واحداً من أهداف المؤتمر الشعبي العام الذي تحدث عن هذا من خلال البرنامج الانتخابي لانتخابات المجالس المحلية التي جرت في سبتمبر ٢٠٠٦م، كما كان أحد الأهداف المرجو تحقيقها في البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية سبتمبر ٢٠٠٦م.. لهذا كله فإن تحقيق الحكم المحلي واسع الصلاحيات هو انتصار لإرادة المؤتمر الشعبي العام وتنفيذ لما جاء في برنامجه الانتخابي والرئاسي، وبذلك يكون فخامة الاخ رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام قد نفذ وعده وصدق عهده للشعب حين قال: إن المؤتمر الشعبي العام سيحقق للشعب حكماً محلياً واسع الصلاحيات، كما أن هناك ضرورة أخرى لإقامة حكم محلي واسع الصلاحيات.. هذه الضرورة تفرضها إرادة القضاء على البيروقراطية والمركزية والتعطيل والروتين، فإقامة حكم محلي واسع الصلاحيات سيجعل كل الشعب يسهم أسهاماً حقيقياً في مشاريع التنمية والعمل على حل القضايا التي تعترض حياة المواطنين في محافظاتهم.. وحري بنا اليوم ونحن نردد ما جاء في تصريحات فخامة الرئيس أن نتذكر بأهمية حقيقية كل ما جاء وورد وحصل في المؤتمرات الخاصة بالمجالس المحلية والتي عقدت في عموم محافظات الجمهورية برئاسة الاخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، حيث أكدت تلك المؤتمرات على جملة من الحقائق وجرى فيها بحث دقيق لكل المشكلات التي عانت وتعاني منها المجالس المحلية كتجربة ديمقراطية وكسلطة محلية، فالنقاشات التي دارت والشفافية والصدق الذي تسيَّد تلك الحوارات وقرار فخامة الرئيس القائد بتشكيل لجنة متخصصة تقف أمام مخرجات تلك المؤتمرات المحلية التي جرت في عموم محافظات الجمهورية قبل ثلاثة أشهر من الآن.. وبالنتيجة من خلال الفحص والتمحيص تأكد للمؤتمر الشعبي العام ولحكومته أن المجالس المحلية محتاجة من أجل استمرار نجاحها وتطورها بحاجة الى المزيد من الصلاحيات بل الى كل الصلاحيات حتى تعمل وتنجح وتتطور، وهو ما قرره فخامة الرئيس.

من هنا لا بد من الإشارة الى نقطة مركزية أو جوهرية في مسألة إعطاء المجالس المحلية واسع الصلاحيات، وهي أن تعزيز صلاحيات المجالس المحلية هو في الأساس تعزيز للممارسة الديمقراطية في البلاد، لكن في إطار الدولة لا خارجها، كما أن الحكم المحلي واسع الصلاحيات لا يعني القفز على الدولة وسيادتها.. وفي ذات الصدد فإن على المجالس المحلية أن تفعل دور أعضائها وتحديداً من هم في مرتبة ضيوف شرف دائمين عليها مهمتهم أكل النفقات المالية والتوسط وإجراء اللقاءات الصحفية والتلفزيونية حتى نكون عند مستوى التحدي .. ويا حبذا ان تعمل المجالس المحلية في المحافظات على تنقية نفسها من رموز الفساد وتجار الاراضي والمناقصات على حساب محافظاتهم والمواطنين فيها، فالواضح أن هناك من استغل المجالس المحلية وحولها الى ما يشبه «البقرة الحلوب» أو الدجاجة التي تبيض ذهباً لمصلحته.. لهذا كله يجب أن تفعّل المجالس المحلية نفسها وان تنفض عن أدائها غبار التواكل والمصالح الذاتية والأنانية حتى تنال الحكم المحلي واسع الصلاحيات، وهي في عز نشاطها واستعدادها وقدرتها على القيام بواجباتها في الحاضر والمستقبل.

بقي أن نقول إننا أمام مرحلة جديدة من مراحل تطوير الممارسة الديمقراطية وحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال ممثليه في المجالس اوالهيئات المنتخبة وعليه فإن إعلان فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بإجراء تعديلات دستورية لإقامة حكم محلي واسع الصلاحيات يتطلب منا -كأحزاب ومواطنين وهيئات ومنظمات أن نتكاتف لإنجاح التجربة الديمقراطية المتمثلة، في المجالس المحلية ولإنجاح المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الدولة في إطار الدولة وبالانسجام الكامل مع قراراتها وتوجهاتها واحترام قوانينها والالتزام بها ولا شيء خارج هذا الاطار.. لو أردنا جميعاً حكماً محلياً واسع الصلاحيات وأردنا لهذا الحكم أن ينال حقه من النجاح.□

الخبير بشئون الجماعات الارهابية الدكتور سعيد عبيد لـ«الميثاق»:

ثلاثي الشر يسعى لإنهاك الدولة والانقلاب على النظام

الحوزات المتباكية على المتمردين هم حكام إيران الفعليون

اكد الخبير بشئون الجماعات الارهابية الدكتور سعيد عبيد ان اضلاع مثلث الازمات «الحوثيين القاعدة الحراك» لهم ارتباطات خارجية.

ودعا استاذ القانون الدولي بجامعة صنعاء الدولة الى مواصلة تعاملها بقوة مع الجامعات المتطرفة حتى تقوض من مخالب ارهابها.. يوضحها هذا اللقاء:

لقاء/ علي الشعباني

لايمكن نفي وجود خبراء أجانب مع المتمردين

باعتبارك مختصاً في شؤون الجماعات الإرهابية.. كيف تقرأ الصورة الكاملة لها في بلادنا وما طبيعة العلاقات التي تربطها بالخارج؟

- الحقيقة ان جميع أضلاع مثلث الأزمات «القاعدة- الحوثيون- الحراك» لهم ارتباطات خارجية، ولايحتاج إثبات ذلك إلى جدال، بل انه في حالة «القاعدة» فإنهم يجاهرون بارتباطهم بقيادات التنظيم الكبرى.. معتبرين ذلك شرفاً وتأكيداً لهويتهم الجهادية وأصالتها، وأما بالنسبة للحراك- وأعني قياداته- فعناصرهم هم أتباع سذج تدفعهم الحماسة وتحركهم الحمية الجاهلية ولا ناقة لهم ولا جمل، بل انهم وقود المواجهات وحطبها.. تلك القيادات بشخوصها المعروفة لايمكن ان تجد أطروحتها استجابة شعبية حقيقية مالم تكن مرتبطة بالخارج، حيث القيادات التي تجيد الظهور بأشكال متناقضة ولديها إمكانات مادية سطت عليها قبل هروبها إلى خارج اليمن، وبواسطتها تريد اليوم إشعال نيران الفتنة..وفي البداية لم تتجرأ قيادات الداخل حتى الإشارة إلى الدور الخارجي، ولكن منذ انضمام طارق الفضلي إلى الحراك أو قُلْ بالأصح انضمام الحراك إلى طارق الفضلي، والذي كشف في أول ظهور له بعد الانضمام في مقابلة مع صحيفة «الأيام» أنه وعد علي سالم البيض- حسب تعبير الفضلي- بأنه سيستقبله في أرض الجنوب استقبال الأبطال والأحرار!! فسبحان من جمع بين الشتيتين!!

وأما الحوثيون فرغم نكرانهم ارتباطهم بالمرجعيات الشيعية وملالي إيران، إلا أن دلائل الارتباط ومؤشراته هي أكثر وضوحاً مما هي عند القاعدة والحراك.فلو غضضنا الطرف عما تم الكشف عنه رسمياً أثناء الحرب الحالية من الخلايا الإرهابية والمبالغ المالية والأسلحة والعتاد الذي يستلزم إنفاقاً ضخماً، وقبل ذلك ما تركه حسين الحوثي من مخلفات فكرية شيعية إيرانية بحتة.. فيكفي في تقديري ذلك التوجع والنحيب للمرجعيات الشيعية ورجال الحوزات الجعفرية والاثنى عشرية والذين وصفوا مقتل المتمردين بالمجازر، رغم استخدام النظام السياسي الإيراني لمبدأ التقية المعروف في العقيدة الشيعية واكتفائه بتقديم مبادرات الوساطة الباردة وترك المالكي يعبرون عن الأنين الشيعي الرسمي، والذين هم في الواقع حكام إيران الفعليون.

تحالف الشر

يلاحظ ثمة تحالف بين كلٍّ من المتمردين الحوثيين وتنظيم القاعدة وجماعات ما يسمى «الحراك» التابعة للمدعو طارق الفضلي.. ما طبيعة ودلالة هذا التحالف؟.. ولماذا اجتمعوا في هذا الوقت بالتحديد رغم تناقض أرائهم واختلاف أهدافهم؟

- في تقديري لم يرقَ الالتقاء بين هؤلاء إلى مستوى التحالف بما تعنيه الكلمة من دلالات، حتى الآن فإن ثمة التقاء مصالح، وهذا أكثر وضوحاً بين الحوثيين والحراك من جهة، وبين القاعدة والحراك من جهة أخرى، بينما لايمكن ان نجزم بالتقاء المصالح فضلاً عن التحالف مابين القاعدة والحوثيين..

وهذا موضوع يحتاج إلى حديث طويل.. وحتى الآن لم يتم العثور سوى على بعض القرائن للتعاون مابين القاعدة والحوثيين ومن ذلك التسجيل الذي تحدث فيه نائب زعيم القاعدة في اليمن سعيد الشهري يطلب المساعدة والدعم من السعوديين للقاعدة في اليمن، مما دفع بعض المهتمين إلى القول إن هذه المناشدة إنما هي لمساعدة الحوثيين في حربهم ضد الجيش اليمني العدو المشترك لاسيما أن توقيت الرسالة تزامن مع الحرب الدائرة حالياً، بالإضافة إلى معلومات غير مؤكدة عن مقتل سعوديين وجدت جثتيهما في أراضي المعارك، وقد كان هذان القتيلان ضمن قائمة المطلوبين أمنياً في السعودية..إن من يدرك الخلاف والاختلاف والتضاد العقائدي والاستراتيجي بين القاعدة وبين الشيعة، يستحيل ان يجد ثمة اتفاقاً أو تحالفاً بينهما إلاّ لو كان نوعاً من الاستدراج ومحاولة توريط طرف لآخر.. أعتقد ان القاعدة تنظر للشيعة بأنهم أشد كفراً من اليهود والنصارى، وفي نفس الوقت يدرك الشيعة خطورة الفكر السلفي الوهابي على دينهم ودولتهم..

هؤلاء الخصوم الثلاثة «القاعدة والحوثيون والحراكيون» أبرز صفة تجمعهم هي كراهية السلطة الحاكمة، كما يوحدهم أسلوب مواجهة مشترك هو إنهاك الدولة، وغاية مشتركة هي الانقلاب على النظام والاستيلاء عليه.. ورغم كل ذلك التقارب والمشتركات إلاّ أنهم لن يلتقوا على أرضية واحدة، إذ لكل مشروعه الخاص وحساباته الخاصة، واحتمالات تقاتلهم فيما بينهم أكثر واقعية من إمكانية تحالفهم.

وقبل ذلك لاننسى عجز فصائل الحراك حتى الآن عن توحيد صفوفهم واختلافهم حول سقف المطالب فضلاً عن التناقضات الفكرية والسياسية بين قيادات الحراك، وكذلك الحال بالنسبة للحوثيين الذين لم تستطع حركتهم حتى الآن ولن تستطيع تجاوز صفة «الحوثية» بما تحمله من معاني التبعية والسُخرى العمياء لرجل زعم أنه المهدي، وبموته صارت عقائد المقاتلين من أتباعه اليوم يناضلون في سبيل الخُرافة.

عرض مؤخراً صور ومقاطع فيديو تابعة لجماعة الحوثي وهم يستخدمون نماذج وطرقاً تستخدمها القاعدة في عملياتها الإرهابية، منها ماهو حربي كالأسلحة ومنها ماهو نفسي كالشعارات والمحاكم وغيرها.. كيف تفسر ذلك؟ وهل لديك أية معلومات عن وجود خبراء أجانب يساعدونهم في ذلك؟

- عدم وجود معلومات عن وجود خبراء أجانب في صفوف الحوثيين لاينفي وجودهم، أما بالنسبة للقاعدة فالعناصر غير اليمنية وتقاطرهم من الخارج قضية مؤكدة خاصة بعد التحام فرعي القاعدة في اليمن والسعودية واشتعال جبهة الصومال المفتوحة على اليمن وتضييق الخناق على التنظيم في بعض بؤر المواجهات الساخنة عالمياً مما دفعهم للانسياب نحو اليمن حيث يشكل واقعه إغراءً كبيراً للقاعدة، فضلاً عن الطبيعة الجبلية والتضاريس وواقع التأثير القبلي للتركيبة السكانية.

حلول ناجعة

كيف تقيم مستقبل تلك الجماعات المتطرفة في اليمن بشكل عام.. خاصة بعد ان منعت الدولة استيراد الأسلحة والمتاجرة بها؟

- كل الجماعات المتطرفة لو ظلت الدولة تتعامل معها بهذا النفس، وعلى ذات الوتيرة التصعيدية التي لاتُمكن أولئك من التقاط أنفاسهم، بالإضافة إلى رفع مستوى التنسيق الأمني مع دول الجوار، والسيطرة على تجارة السلاح لما تشكله من خطورة لتقوية فرص الجماعات المناوئة للنظام.. لو حصل ذلك- بالإضافة إلى ما سأذكره من حلول في الإجابة التالية- فإنه لامستقبلَ لتلك الجماعات المتطرفة في اليمن.

ما رؤيتك التي تعتقد انه يمكن من خلالها تجفيف البؤر التي تولد عناصر تلك الجماعات؟

- شؤم التطرف لايصيب الدولة وحدها وإن كانت هي الخاسر الأكبر، وتجفيف بؤر التطرف تحتاج إلى جهود صادقة ومتتابعة.. فتعزيز المشاركة الوطنية والمشاركة السياسية المتساوية من خلال حوار شامل لكافة التحديات التي تواجه اليمن دون مزايدات أو مكايدات لمنع الانفجار الداخلي ولقطع الطرق أمام التدخلات الخارجية المشبوهة.. والوصول إلى حلول لكافة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. كل ذلك لاشك سيجفف بؤر التطرف كافة..□